

# أحكام البنيان في تخطيط المدينة العربية الإسلامية

## أ.د المهندس حيدر كمونة

عند الحديث عن تخطيط المدينة العربية الإسلامية وأدارتها في التاريخ ترد مصطلحات الحسبة والمحاسب، وكان هذا هو كل ما كان يدير المدينة برغم التقيد الواضح في العلاقات العمرانية والاجتماعية والاقتصادية ، ضمن نسج متضام لم يكن يترك فيه شبر دون توظيف وربط بما حوله.

الا ان التعمق في دراسة القانون العربي الإسلامي الذي تناول الأحكام البنائية والتصميم الحضري نرى انه تراث غني وصل في حينه إلى درجة من النضج حتى ان استعمالها استمر بنجاح في ادارة المدينة العربية الإسلامية إلى بدايات هذا القرن وقبل ان تدخل تأثيرات العمارة الغربية بكل ثقلها وتخرب الأفكار قبل البناء الذي جاء استجابة ناجحة لظروف اجتماعية واقتصادية وبيئية ومناخية كان المعمار المحلى هو الأكثر تفهما لها.

لقد اشتقت المبادئ الاساسية للبناء من جوهر الإسلام وروحه، حيث يمكن القول بان التطور في هذه المبادئ قد ابتدا منذ السنة الاولى للهجرة “١٢٢٢م” حين استقر الرسول الكريم ”ص” في المدينة . وفي البداية تمحور تطور مبادئ ونهج البناء والتصميم الحضري حول السكن والشوارع، اذ ان تطورهما سار متوازيا مع التعاليم الإسلامية ثم اصبحت في حكم التشريع، كذلك اتخذت صفة التغيير الديناميكي بسبب كون البناء وتطور المجتمعات عملية مستمرة وغير ثابتة.

ان احكام البناء التي تبلورت من خلال تعاليم الشريعة الإسلامية تعتبر المصدر الاساسي الذي تم على اساسه وضع محددات البناء والتخطيط في المدينة العربية الإسلامية، إضافة إلى اعتمادها كدليل ومقياس لحل النزاعات والمشاكل التي قد تنشأ بين السكان خلال حياتهم العامة وشناطهم اليومية. لهذا فهي تعتبر القاعدة التي قامت عليها احكام البنيان التي كانت مرعية في المدينة العربية الإسلامية .

الا ان هذه التشريعات لم تدون بالشكل المعروف الا بعد مرور عدة قرون، حيث ظهرت أول مرة مخطوطات حول “ احكام الابنية” التي تستند الى المفاهيم والمبادئ المذكورة آنفاً، ومنها مخطوطة عيسى بن موسى “المثوفى سنة ٣٢٨ هـ .١٩٩٦م” ومخطوطة اخرى تعتبر الاكثر شمولية واهمية من سابقتها وهي مخطوطة ابن الرامي (المثوفى عام ٥٧٣٤ – ١٣٣٤م) والمسماة كتاب الاعيان في احكام البنيان ويرغم ثلاثة قرون ونصف التي تفصل بينها فان الاحكام التي اوردها كلاًهما كانت متقاربة لعدم تباين البيئة بين شمال افريقيا وبلاد الاندلس، إضافة إلى انهما اتعا نفس الاصول في الشريعة الإسلامية فكلهما كان مالكيا، كما كتب في نفس المجال اخرون من فقهاء المالكية “ نسبة إلى مذهب مالك بن

انس وهو احد المذاهب الاربعة المعروفة في الدين الاسلامي” ومنهم البرزلي والواشاريزي “ المثوفى سنة ٩١٤ هـ / ١٥٠٨م” و غيرهم كثيرون؛

وقد تناولت احكام البنيان كما سموها خطوطا عامة واحكاما ومحددات تتعلق بتنظيم استعمالات الارض ضمن المدينة وقواعد تنظيم واستخدام الملكيات المختلفة والطرق وغير ذلك مما يشكل نظاما عاما يراعي الجوانب التخطيطية والعمرانية والبيئية ضمن المدينة العربية الإسلامية. ويمكن لنا ان

نقسم الجوانب التي تناولتها تلك الاحكام إلى الاقسام العامة التالية (بجانب اولويتها ودرجة تأثيرها على المدينة عموماً):

١. الطرق “ النافذة وغير النافذة” والعناصر المرتبطة والمتعلقة بها : حيث اشارت تلك الاحكام إلى الابعاد الدنيا عموديا وافقيا للطريق والاسس التي اعتمدت في تحديد تلك الابعاد كما قسمت الطرق إلى نافذة وغير نافذة “او السكة غير النافذة أو الزائفة كما تسمى في المغرب العربي” ، وتطرقت تلك الاحكام إلى الامور

التي لا تجوز في الطرق كزراعة شجرة

مثلا أو اقامة عمود أو ربط حيوان مؤذ فيه أو تسليط مياه الصرف عليه

وغير ذلك مما يسبب الضرر لمستخدمي الطريق أو الانتقاص من قيمته في المرور براحه وامان كما

بينت تلك الاحكام بعض المعايير المتعلقة بالعناصر التي ترتبط بالطريق كالألفية الخارجية

والساباط “ وهي السقيفة التي يمر الطريق تحتها”.

٢. المحددات الموقعية للاستعمالات التي نظرننا إلى اهم الاستعمالات التي تنسب الاذى لسكان المدينة نرى بان الصناعة تاخذ المركز الاول في احداث الاذى والتلويث في بيئة المدينة لذا فقد كان الاذى والاتلاف العاملين الاساسيين في تحديد الصناعات وفضلها عن سواها من الحرف غير المؤذية وعن السكن وباقى استعمالات الارض في المدينة.

وقد اهتم الفقهاء بهذا المبدأ شديد الاهتمام واسهبوا في دراسته، مستندين إلى قوله “صلى الله عليه وسلم” “ لا ضرر ولا ضرار” ويصنف الفقهاء من اتباع الامام مالك الضرر إلى صنفين: ضرر قائم وضرر مستعد، اما الضرر القائم فينقسم إلى اضرار ناتجة عن أنشطة استقرت في المنطقة قبل غيرها من الاشغال، ويجمع الفقهاء على ابتنائها

لا حقيتها على غيرها بما انها “ ضرر دخل عليه” واضرار اخرى ناتجة عن أنشطة بدأت بعد استقرار الجيرة المحيطة بها ، ومضى عليها وقت طويل قبل ان يشكو منها ساكنو المنطقة ويحكم هذه الحالة قاعدتان ،

القاعدة الاولى وهي وقف الأنشطة في

حالة الضرر الشديد مثل دخان نار الحمامات، وغبار الطواحين ورائحة الدباغة، اما القاعدة الثانية فتقتضي بالابقاء على الأنشطة ان كان ضررها ضئيلا ويمكن التكيف معه مثل دخان الخابز والمطابخ في البيوت.

ويمكن توضيح هذه الاحكام بالمثالين

؛

سئل ابن القاسم “ المثوفى عام ١٩١ هـ / ٨٠٧م” عن احقية جيران احد الافراد اراد ان يبني حماما وفرنا وطاحونا فوق ارض قضاء . ان ينعوه اقامتها، فافاد القاضي بحقهم في

ذلك طالما انه يسبب لهم ضررا بالغا وفقا لاحكام الامام مالك الذي اوصى

بمنع الاذى عن الجيران.

كما سئل أيضا عن حداد اراد ان يبني كورا وفرنا ليصهر الذهب والفضة

او يبني طاحونا أو يحفر بئرا أو مرحاضا قرب حائط الجيران فاهتئ ان من حق جيرانه منعه لما يسببه لهم من اذى، اما عن الادخنة الأخرى المنبعثة من الخابز والافران فلم

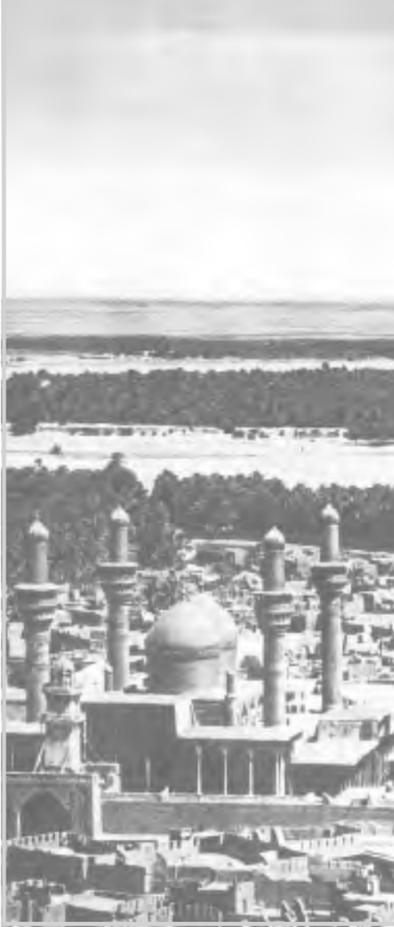
يسمع من مالِك ما يخص هذه الحالات ولكنه يعتبره ضررا أيضاً ولكنه بسيط.

تستند اغلب الاحكام هنا إلى ”مبدأ الاذى”، والاستعمالات التي تقع تحت طائلة هذه الاحكام هي:

أ. الفضاليات المنتجة للدخان: يعتبر الفقهاء الدخان بكل انواعه مؤذيا، فقد جاء في وصفه في القران الكريم بانه ”عذاب اليم“ فارتقب يوم تاتي السماء بدخان مبين يغشى الناس هذا عذاب اليم” “سورة الدخان اية

١٠”.

ويخضع الحكم على مدى الاذى العنصرين: ويتنهي آل سعيد الى ان كل ما يطرحه الفنان عبر العمل الفني هو جزء من تجربة الفنان الكاملة” وبذلك يجب ان تكون دراسة الفنان من خلال دراسة سيل ضخم من اللقى التي ابتدا بنها من خلال اولى مراحل منجزه وحتى آخر لوحة رسمها، انها تشكل (متحفه الخاص من العناصر التكوينية) التي قد تتحور، وقد تتطور، وربما تقع تحت طائلة الكمون والاختفاء المؤقت. فإضافة إلى ظهور عناصر تكوينية مادية كانت جزءا من (الوجود الشبني لمحيط جواد سليم) مثل الديكة الخزفية التي رصدها شاكر حسن في لوحة (زفة في شارع ١٩٥٦) وفي نصب الحرية ذاته، الا انها



الناجم عن الادخنة إلى نفس التصنيف الذي سبقت الإشارة إليه ، وهو مصدره سواء كان قائماً ام مستجدا ويقسم الفقهاء الدخان المنبعث من المصادر القائمة إلى اذى يمكن التكيف معه مثل دخان المطابخ والخابز ، واذى يجب درؤه مثل الدخان المنبعث من نار الحمامات والافران وما شابههما، ويندرج تحت البند الاخير الطواحين التي ذكرها ابن الرامي عند ذكره لواقعة شكوى بعض الناس للقاضي ابن عبد الرقيق “تويي عام ٧٣٣ هـ / ١٣٣٣م“ والاذى الواقع من جراء هذه المطاحن وغيلبان المخابز بعد ان تحرى الامر ووجد دخانا كثيفا يضايق الجيران.

اما فيما يخص الاذى الناتج عن مصادر مستجدة أو غير معترض عليها منذ بدء نشاطها مثل الشعير في شوارع تونس فامر بوقف الابن عبد الرافع بضرورة ايقافها أو في الأقل دره ضررها سواء كان قديما أم حديثا لان الاذى لا يمكن تقدمه واستمراره.

اما في حالة اضافة مصدر جديد للضرر على مصدر قائم قضي له بالاستمرار، فيفيد القاضي ابن

القطان “ عاش في تونس اواخر القرن السابع الهجري ووائل القرن الثامن

الهجري” بضرورة منع أي

استحداثات أو زيادات لهذه المصادر الامر ووجد الحائط يتذبذب من جراء فتح الباب وغلقه، فامر القاضي

بهدم البوابة وإزالة بابها .

اما النوع الآخر من الاذى فينتج عن الاصوات التي تسبب الضيق دوته الاذى، وقد اختلف الفقهاء في حكمهم عليه، فلم يعتبره الفقهاء الاول اول اذى يجب درؤه فالمطرف وابن الماجيشون والاصمغ راو اعدم ايقاف الفسسال والضراب لمجرد ان

ضوضاءعملهما تقلق الجيران بل ذهب ابن القطان إلى عدم جواز منع احد من ضرب الحديد في منزله ، وان كان يفعلُه ليل نهار بشرط ان يعتمد معاشه على ذلك، اما من لحقهم من الفقهاء فقد كان لهم رأي مغاير في الموضوع، فاعتبروا الصوت والصدى ضوضاءا ومصدرا للضرر يجب درؤه، فقد وضع قضاة طليطلة حسب رواية ابن الرامي قواعد صارمة لمنع وجود الحدادين لما يسببونه من اذى وضيق معينة لتعرض بيئة مدينة أو مستوطنة كبيرة باكملها للدمار. وهذا المنع كان له الاثر البالغ في تحديد بعض الصناعات والمحال التي قد تكون مسيبة للرائحة الكريهة في المدينة. فلقد سئل مطرف “ تويي عام ٧٢٠ هـ / ٨٣٥م“ وابن المغيثون “تويي

عام ٧١٣ هـ / ١٢٢٨م“ والاصمغ “ تويي ٧٢٥ هـ/ ١٤٠م” عن حكم شخص اقام مديفة في بيته تنيعث منها الروائح الكريهة فتؤذي جيرانه وتسبب لهم الاذى، فامع الفقهاء الثلاثة على حق جيرانه في ايقافه وحكموا باغلاق

مديفته، ويتساوى في هذا الحكم حضر مرحاض أو مصرف “ مجرى“ غير مغطى وكل ما تنبعث منه روائح

كريهة، فقد افاد ابن عتاب، وابن عبد الغفور بضرورة وقف هذه الانشطة أو تغطيتها لمنع رائحتها التي تزكم

الانوف من مضايقة الجيران ويروي ابن الرامي قصة رجل من تونس بنى عروة “ حظيرة“ لحيواناته الصغيرة

خلف منزل جاره فشكا الجار إلى القاضي الاذى الذين لحق به فامر القاضي ابن عبد الرافع ابن الرامي بتحري الامر، فوجد العروة حديثة

البناء وابلغ القاضي بذلك فامر ابن عبد الرافع بازالتها وحيواناتها فاستأنف الرجل الحكم مستندا إلى حاجته الشديدة لها في معاشه

وطلب رأي الخبراء في امكانيه ايجاد محل يريح الجار ويحفظ له

حيواناته، فرأى الخبراء وبينهم ابن الرامي حضر اساسات خلف حائط

الجار بعمق قامه رجل وسمك شبرين

يفصله عن حائط الجار نصف شبر يترك للتهوية من عمق خمسة اشبار تحت سطح الارض وحتى السقف

ونقلوا رايهم للقاضي فنفذ الرجل ما اوحوا به فاعتبره القاضي رفعا

للأذى.

ج. الفضاليات التي تصدر عنها الاصوات والذنبات : ينقسم الضرر الناتج عن هذين المصدرين إلى قسمين: النوع الاول هو الذنبات التي قد تؤثر على سلامة المباني وتعد خطرا يجب درؤه ، فرؤى ابن الرامي ان مجموعة من الناس اقاموا بوابة لجارتهم يفتح بابها على حائط لهم، فقتاضهم هذا الرجل بدعوى ان فتح

الباب وغلقه المستمرين قد اضرا به واستحداثات أو زيادات لهذه المصادر الامر ووجد الحائط يتذبذب من جراء فتح الباب وغلقه، فامر القاضي بهمذ البوابة وإزالة بابها .

اما النوع الآخر من الاذى فينتج عن الاصوات التي تسبب الضيق دوته الاذى، وقد اختلف الفقهاء في حكمهم عليه، فلم يعتبره الفقهاء

الاول اول اذى يجب درؤه فالمطرف وابن الماجيشون والاصمغ راو اعدم ايقاف الفسسال والضراب لمجرد ان

ضوضاءعملهما تقلق الجيران بل ذهب ابن القطان إلى عدم جواز منع احد من ضرب الحديد في منزله ، وان كان يفعلُه ليل نهار بشرط ان يعتمد معاشه على ذلك، اما من لحقهم من الفقهاء فقد كان لهم رأي مغاير في الموضوع، فاعتبروا الصوت والصدى

ضوضاءا ومصدرا للضرر يجب درؤه، فقد وضع قضاة طليطلة حسب رواية ابن الرامي قواعد صارمة لمنع وجود الحدادين لما يسببونه من اذى وضيق معينة لتعرض بيئة مدينة أو مستوطنة كبيرة باكملها للدمار.

هذا المنع كان له الاثر البالغ في تحديد بعض الصناعات والمحال التي قد تكون مسيبة للرائحة الكريهة في المدينة. فلقد سئل مطرف “ تويي عام ٧٢٠ هـ / ٨٣٥م“ وابن المغيثون “تويي عام ٧١٣ هـ / ١٢٢٨م” والاصمغ “ تويي ٧٢٥ هـ/ ١٤٠م” عن حكم شخص اقام مديفة في بيته تنيعث منها الروائح الكريهة فتؤذي جيرانه وتسبب لهم الاذى، فامع الفقهاء الثلاثة على حق جيرانه في ايقافه وحكموا باغلاق مديفته، ويتساوى في هذا الحكم حضر مرحاض أو مصرف “ مجرى“ غير مغطى وكل ما تنبعث منه روائح كريهة، فقد افاد ابن عتاب، وابن عبد الغفور بضرورة وقف هذه الانشطة أو تغطيتها لمنع رائحتها التي تزكم الانوف من مضايقة الجيران ويروي ابن الرامي قصة رجل من تونس بنى عروة “ حظيرة“ لحيواناته الصغيرة خلف منزل جاره فشكا الجار إلى القاضي الاذى الذين لحق به فامر القاضي ابن عبد الرافع ابن الرامي بتحري الامر، فوجد العروة حديثة البناء وابلغ القاضي بذلك فامر ابن عبد الرافع بازالتها وحيواناتها فاستأنف الرجل الحكم مستندا إلى حاجته الشديدة لها في معاشه

وطلب رأي الخبراء في امكانيه ايجاد محل يريح الجار ويحفظ له

حيواناته، فرأى الخبراء وبينهم ابن الرامي حضر اساسات خلف حائط

الجار بعمق قامه رجل وسمك شبرين يفصله عن حائط الجار نصف شبر يترك للتهوية من عمق خمسة اشبار تحت سطح الارض وحتى السقف

ونقلوا رايهم للقاضي فنفذ الرجل ما اوحوا به فاعتبره القاضي رفعا للأذى.

ج. الفضاليات التي تصدر عنها الاصوات والذنبات : ينقسم الضرر الناتج عن هذين المصدرين إلى قسمين: النوع الاول هو الذنبات التي قد تؤثر على سلامة المباني وتعد خطرا يجب درؤه ، فرؤى ابن الرامي ان مجموعة من الناس اقاموا بوابة لجارتهم يفتح بابها على حائط لهم، فقتاضهم هذا الرجل بدعوى ان فتح